دور الأمن البيئي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية

The Role of Environmental security in achieving Sustainable Development in Light of National Legislations and International Conventions

بورفيس زهية *

مخبر دراسات وأبحاث حول المجازر الاستعمارية

جامعة سطيف2، الجزائر، z.bourefis@univ-setif2.dz

غبولي منى

مخبر دراسات وأبحاث حول المجازر الاستعمارية

جامعة سطيف2، الجزائر، gh_ou1934@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2021/ 06/12 **تاريخ القبول: 2021/08/19**

ملخص:

أصبح موضوع حماية البيئة وضرورة الحفاظ عليها وكيفية مواجهة الآثار الناجمة عن التلوث من الموضوعات التي نالت اهتمام الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية.

لم يعد يقتصر مفهوم الأمن على أمن الأرض وحماية حدود الدولة من العدوان الخارجي فحسب، إنما أصبحت له مفاهيم حديثة ارتبطت في الآونة الأخيرة بتهديدات بيئية خطيرة، والأمن البيئي هو وصول الإنسان إلى حالة من الطمأنينة وقدرته على ممارسة الخيارات المختلفة من خلال العيش في ظروف بيئية ملائمة، ولأجل تحقيق هذا المسعى، شرعت الدول في اتخاذ جملة من التدابير الإصلاحية والتشريعات المنظمة للبيئة وسبل حمايتها سعيا منها لتعزيز الأمن البيئي الذي يعد مفتاح التنمية المستدامة كآلية لضمان حق المواطن في بيئة سليمة وآمنة.

الكلمات المفتاحية: الأمن البيئي؛ التنمية المستدامة؛ الاتفاقيات الدولية؛ التشريعات الوطنية.

Abstract:

The protection of environment and the necessity to maintain in has become an important topic of discussion throughout different media. Also discussing the dangers resulted from pollution, in also an important part within the international conventions and national legislations.The concept of security is not longer about the protection of the borders of the state from external aggressions, it has had surely new implications such as environmental threats, the environmental security he arrival of the human to case from the assurance and estimated him on practice of the different choices through the living in suitable circumstances of environment, so the environment security concentrate on issues most importance from her information exchange related in environment and question of the human right. In order to achieve this goal, states has launched lot of reform measures, and legislations regulating the environment and ways to protect them, in an effort to promote environmental security, which is the key to sustainable development, furthermore, as a mechanism to ensure the right of citizens to a healthy environment.

Keywords: *Environment Security; Sustainable Development; National Legislations; International Conventions.*

* المؤلف المراسل

مقدمة:

تحتل قضية حماية البيئة أهمية دولية كبرى، وهي تمثل واحدة من أخطر القضايا على الإطلاق لتعلقها بمستقبل البشرية ومصير النوع الإنساني، ولعل أهم هذه الأخطار تلك المتعلقة بالتلوث البيئي، فتزايده الهائل والمخيف بات يهدد الحضارة البشرية جميعها، حيث يتحدد مصير الشعوب والأمم على بقاء البيئة نظيفة وخالية من التلوث بجميع أشكاله، مما أدى بالبحث عن السبل الكفيلة لوقاية البيئة وعلاج المشاكل القائمة، أو التي يمكن أن تنشأ قبل أن يتطور الضرر وتتفاقم المشكلة بشكل أكبر مما يصعب علاجها فيما بعد.

فنظرا لتطور هذه المشاكل بسرعة كبيرة، صارت العلاقة بين البيئة وأمن الإنسان من الاهتمامات البحثية الجادة في العقود الحديثة، كما أن كثرة الأخطار وعلامات التدهور البيئي أحدث تحولا كبيرا في مفهوم الأمن الذي كان من صميم اللوازم العسكرية والسياسية فقط، ليصبح في سياق التحول الحديث ذو الصلة بالمسائل البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

فالأمن البيئي لم يصبح قضية جوهرية فقط، بل أصبح قضية محورية تأخذ أهمية قصوى في ظل ما تعانيه البيئة ومواردها من تدهور، وأن تحديد الحماية البيئية تمثل بطبيعة الحال مشكلة أمنية، رغم إسنادها إلى مكون سلوك الإنسان ودرجة وعيه، فإذا كانت العملية الأمنية ضعيفة أو غير مثالية، ينعكس ذلك على تحديد مستويات الأمن البيئي وجودة تطبيقه، وبالتالي يمكن أن يؤثر ذلك على السياسات البيئية الداعمة للمحافظة على البيئة.

وبالتالي لم يعد مفهوم الأمن يقتصر على أن الأرض وحماية حدود الدولة من العدوان الخارجي فحسب، إنما أصبح له مفاهيم حديثة ارتبطت في الآونة الأخيرة بتهديدات بيئية خطيرة جعلت من البيئة اليوم قضية وطنية أكثر منها دولية، وبسببها أعيد تعريف الأمن ليظهر مفهوم الأمن البيئي كبعد من أبعاد الأمن الإنساني وكبعد أساسي في الأمن الوطني.

لذلك شرعت العديد من الدول في اتخاذ جملة من التدابير الإصلاحية والتشريعات المنظمة للبيئة وسبل حمايتها سعيا منها لتعزيز الأمن البيئي الذي يعد مفتاح التنمية المستدامة كآلية لضمان حق المواطن في بيئة سليمة وآمنة تضمن حقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلية، باعتباره ينبثق عن حقوق الإنسان الأساسية.

وعليه جاءت هذه الدراسة لعرض دور وأهمية الأمن البيئي في تحقيق التنمية المستدامة، والوقوف على أهم الإشكالات التي تواجهه في ظل المتغيرات الدولية والوطنية، من خلال منهج تحليلي وصفي، ويتم ذلك من خلال طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الأمن البيئي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل المتغيرات الدولية والوطنية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية اتبعنا الخطة التالية:

المبحث الأول: إشكالات بناء الأمن البيئي في ظل المتغيرات الدولية والوطنية

المبحث الثاني: المرتكزات الناظمة للأمن البيئي وعلاقته بالتنمية المستدامة

المبحث الأول: إشكالات بناء الأمن البيئي في ظل المتغيرات الدولية والوطنية

الأمن البيئي ليس مسألة إقليمية جديدة، ولكنها مسألة مستعجلة على الصعيدين الداخلي والخارجي للحكومات، فالكوارث البيئية بما فيها ظواهر الاحتباس الحراري وتغير المناخ والكوارث الطبيعية قد تفرض ضرائب وأعباء على الحكومات والاقتصاد بشدة.

بالإضافة إلى أن أغلب الخبراء والمراقبين اتفقوا على أن التكلفة الحقيقية لهذه الكوارث كان مدفوعا بأنماط التنمية وإنهاكها للموارد والبيئة على وجه الخصوص، والتخطيط الغير عقلاني للسياسات وإهدار الأراضي...، كل هذه التحديات أثارت الشواغل المتعلقة بالصحة والرفاهية والجدوى الاقتصادية للمجتمعات في الدول والعالم ككل.

فمن خلال ما تقدم سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مختلف تهديدات الأمن البيئي الناشئة عن سياسات التنمية الغير مستدامة في مطلب أول، ثم التطرق إلى معوقات تحقيق الأمن البيئي الناشئة عن سياسات التنمية الغير مستدامة في مطلب ثان.

المطلب الأول: تهديدات الأمن البيئي الناشئة عن سياسات التنمية الغير مستدامة

أسباب المشكلات البيئية تكمن بشكل عام في مجموعة العوامل المتداخلة التي تجمع بين التطور الصناعي والزيادة السكانية، وافتقار التوازن البيئي الديناميكي، الذي يتصف بالمرونة التي تحفظ للنظام وحدته وتكامله، فنظرا لخطورة هذه المشاكل فهي لا تحتمل التأجيل من أجل الاهتمام بها والعمل على تفاديها أو القضاء عليها.

وعليه فإن السبب وراء كل تلك المشاكل البيئية هو الاستهلاك الغير مستدام لتلك الموارد وبالتالي إحداث تغيرات في النمط البيئي، إما بتعريض مواردها للمخاطر أو القضاء عليها نهائيا.

ومن أهم التهديدات البيئية العالمية والوطنية تلك المتعلقة باستنفاذ طبقة الأوزون، أو تغير المناخ، أو التصحر وغيرها من التهديدات، ولأنها كثيرة ومتعددة سنقتصر على الإشارة لبعض منها والتي سندرجها من حيث مستويات التهديد إلى ثلاث أوجه هي: التهديد على المستوى الجوي في فرع أول، التهديد على المستوى المائي في فرع ثان، التهديد على المستوى الأرضي في فرع ثالث.

الفرع الأول: التهديد على المستوى الجوي

لعل أهمها استنفاذ طبقة الأوزون، هذه الطبقة التي تبعد عن سطح الأرض ب20كلم، وتتكون من 90% من غاز الأوزون، ودورها هو حماية الكائنات الحية من الأشعة الضارة فوق البنفسجية ذات الموجات الطويلة ومنعها من المرور عبر الغلاف الجوي، فرغم أنها ظاهرة تحدث سنويا بشكل طبيعي إلا أنها تشهد اتساعا في قطر الثقب فوق مستواه العادي نتيجة انبعاث غازات ضارة على رأسها غاز كلور فلورو كربون الذي نتج خاصة عن أجهزة التبريد، إضافة إلى انبعاثات بعض الأنشطة الصناعية والنووية ذات الطابع العسكري والمدني واستعمال الأسلحة التي تطلق غاز أكسيد النتروجين[1].

هناك أيضا ظاهرة الاحتباس الحراري والتي تعتبر شديدة التعقيد تنشأ عند الارتفاع التدريجي في درجات الحرارة في أدنى طبقات الغلاف الجوي، نظرا لزيادة انبعاث الغازات الدفيئة عبر احتجاز الحرارة وامتصاص الأشعة تحت الحمراء عوض إرسالها للفضاء الخارجي[2].

فظاهرة استنفاذ طبقة الأوزون والاحتباس الحراري تهديدان يدخلان ضمن مفهوم تغير المناخ الذي ظهر عام 1827، حيث أرجع سببه إلى انحباس حرارة الشمس داخل الغلاف الجوي بنفس الطريقة التي يحتجز بها غلاف البيوت الزجاجية المخصصة لزراعة النبات، فمقدار الحرارة يعتمد على معدل وجود الغازات للاحتباس الحراري[3].

الفرع الثاني: التهديد على المستوى المائي

أصبح تردي نوعية المياه ظاهرة خطيرة في غالبية الدول، وذلك بفعل تدهور المياه الذي أصبح يشكل تهديدا مباشرا ضد فرص البقاء على سطح هذا الكوكب، حيث يعتبر الجفاف العامل الأساسي المؤدي إليه، فقد سجلت بعض الدول انخفاض ونقصان متواصل في الموارد المائية من وقف جريان الوديان وإفراغ السدود، وبهذا توسعت رقعة المناطق الجافة وشبه الجافة، الأمر الذي

استدعى تشجيع البحوث في هذا المجال، من أجل إعداد مؤشرات ونماذج تنبؤية لتسيير المياه والتقليل من الخسائر خاصة البيئية[4].

إلى جانب ذلك نجد التدهور الذي يصيب المياه العذبة من جراء النشاطات الزراعية والصناعية للإنسان، مما خلق مشاكل عديدة من خلال عدم تمكين الأفراد من المياه الصالحة للشرب، أو عدم اكتفائهم بها مما يؤدي إلى إجهاد مائي، إضافة التدهور الذي يصيب البيئة البحرية من بحار ومحيطات وأنهار جراء فضلات السفن والغواصات، وكذلك قنوات الصرف والنفايات الصلبة مما يؤدي إلى هلاك الموارد البحرية سواء بسبب التلوث أو بسبب الاستغلال المفرط للموارد البحرية من خلال انقراضها[5].

الفرع الثالث: التهديد على المستوى الأرضي

يعتبر تدهور التربة والغابات من أخطر المشاكل التي تواجهها الأرض، فعوامل تغير المناخ والتصحر وتذبذب سقوط الأمطار وارتفاع درجة الحرارة، بالإضافة إلى النشاط المتزايد والمستمر على الأرض واستنزافها، والرعي الجائر كل هذه العوامل تؤدي إلى تدهور البيئة البرية وهلاكها.

فمن خلال الدراسات والأبحاث سجلت معظم الدول تراجع ملحوظا في نسب الثروات الحيوانية والنباتية وبالأخص الثروة الغابية وذلك راجع إلى ارتفاع درجة ملوحة التربة الناتج عن المواد الكيميائية التي تخلفها مختلف الصناعات، وظاهرة التعرية وعدم قابلية التربة للارتداء مما يفقدها المواد المغذية للنبات والمواد العضوية[6].

إضافة إلى ظاهرة إزالة الغابات بسبب قطع الأشجار للحصول على الخشب أو استعمالها كوقود أو تحويلها إلى أراضي زراعية للمحاصيل والري، زيادة على ذلك ارتفاع موجات الحر التي تتسبب فيها التغيرات المناخية والتي تساهم بصفة مباشرة في زيادة نسبة الحرائق.

المطلب الثاني: معوقات تحقيق الأمن البيئي الناشئة عن سياسات التنمية غير المستدامة

على الرغم من أن مفهوم الأمن البيئي قد لقي قبولا دوليا واسعا وزخما فكريا عالج هذا الموضوع، إلا أن العالم لم ينجح في تبني خطوات حقيقية جادة للتوفيق بين متناقضات الأمن والبيئة من جهة وتحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى، بسبب وجود معوقات والتي غالبا ما تحول دون نجاح جهود التصدي لحماية البيئة، وتحقيق الأمن البيئي، ومن هذه المعوقات نذكر:

المعوقات الثقافية والعلمية، المعوقات الاجتماعية والاقتصادية، ومعوقات على المستوى الدولي وفقا للفروع الآتية:

الفرع الأول: المعوقات الثقافية والعلمية التي تواجه تحقيق الأمن البيئي

يمكن تقسيم المعوقات الثقافية والعلمية التي تواجه تحقيق الأمن البيئي إلى النقاط التالية:

أولا: ضعف الوعي والتربية البيئية

على الرغم من الاعتراف الدولي بأهمية التربية البيئية في مجال حماية البيئة، إلا أن سيناريوهات المشاكل البيئية تبين عكس ذلك، نتيجة ضعف الوعي بأهمية التعليم والتربية البيئية، وضعف البنية التنظيمية للمؤسسات والأنظمة التعليمية[7].

حيث تعرف التربية البيئية بأنها:"عملية تكوين القيم والاتجاهات والمهارات والمدركات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات المعقدة التي تربط الإنسان وحضارته بالبيئة، ولاتخاذ القرارات المناسبة المتصلة بتوعية البيئة وحل المشكلات القائمة العمل على منع ظهور مشكلات بيئية جديدة[8].

فدور وأهمية التربية البيئية لا يقتصر على تدريس المعلومات والمعارف عن بعض المشكلات البيئية، كالتلوث وتدهور المحيط الحيوي واستنزاف الموارد الطبيعية فقط، ولكنها تواجه طموحا أكثر من ذلك، يتمثل في إيقاظ الوعي الناقد للعوامل الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية الكامنة في جذور المشكلات البيئية، لأن التربية البيئية تتميز بطابع الاستمرارية والتطلع إلى المستقبل[9].

ثانيا: ضعف الإمكانيات العلمية والتكنولوجية المتعلقة بالبيئة

إن السيطرة على الأزمات والأخطار البيئية بمختلف أنواعها يستلزم توفير وسائل علمية جد متطورة، إضافة إلى إمكانيات بشرية مؤهلة ونذكر على سبيل المثال لا الحصر: وسائل التنبؤ فيما يتعلق بالزلازل والفيضانات، جدران الحديد ذات المسافات العالية أمام الموانئ ولاسيما آليات الرصد البيئي، تكنولوجيات الطاقة المحسنة والطاقة المتجددة..إلخ[10].

الفرع الثاني: المعوقات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه تحقيق الأمن البيئي

تتعدد المعوقات الاجتماعية والاقتصادية فالنمو الديمغرافي، أنماط الإنتاج والاستهلاك والفقر كلها عوامل تعيق تحقيق الأمن البيئي.

فالزيادة الكبيرة لعدد سكان العالم حتما سيؤدي إلى التدهور البيئي، خاصة في حالة تحسن المستوى المعيشي والصحي، الأمر الذي نتج عنه هلاك الأراضي الزراعية ونقص في الغابات والمراعي بسبب التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، وذلك بسبب ظاهرة النزوح الريفي وتضخم المدن، مما خلق مشاكل كثيرة منها نقص الغذاء ومشاكل حول السكن، الأمر الذي استدعى وسائل تكنولوجية حديثة أدت إلى خلق النفايات وتدهور الهواء والماء[11].

إضافة إلى ذلك انتشار ظاهرة الفقر الذي اعتبرته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بأنه: وضع بشري يتميز بالحرمان المستديم والمزمن من الموارد والإمكانيات والخيارات والأمن والقدرة الضرورية للتمتع بمستوى معيشي مناسب، ومن الحقوق الأساسية المدنية والسياسية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالفقر يحد من قدرة الأفراد على الاستجابة للتدهور البيئي والتكيف معه، فالكيفية التي يعيش بها الإنسان والفرص والرفاهية ترتبط إلى حد بعيد بالبيئة[12].

فضلا عن أنماط الاستهلاك غير المستدام، أو أنماط الإنتاج والاستهلاك الغير عقلاني للموارد الغير متجددة بهدف إشباع حاجيات المجتمع المتزايدة، فهي تشكل تهديدا على البيئة ومواردها، بناء على هذا كرس المشرع الجزائري في القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة مبدأ عدم التدهور الذي جاء في محتواه: عدم إلحاق أي أذى بالموارد الطبيعية واستغلالها على نحو مستدام يضمن الفائدة للأجيال الحاضرة والمستقبلية[13].

الفرع الثالث: المعوقات الدولية التي تواجه تحقيق الأمن البيئي

نقصد بالمعوقات الدولية التي تواجه تحقيق الأمن البيئي تلك المعوقات ذات الصبغة الدولية، والتي تحول دون التصدي للمشاكل البيئية - تكون في الغالب عابرة للحدود- بشكل فعال نتيجة لما تتطلبه عملية المواجهة تكاثف جهود أكثر من دولة، أو لما قد يترتب على الحماية من تبعات قد تعرض مصالح الدول للضرر[14]. وانطلاقا مما تقدم سنحاول تقديم أهم هذه المعوقات بتفصيل أكثر فيما يلي:

أولا: غياب التعاون الدولي لحماية البيئة

إن أحد الأسباب الكامنة وراء التدهور البيئي يتمثل في غياب العمل الإنساني المشترك في مواجهة الأخطار والمشاكل البيئية، لهذا يؤكد المسئولون المتخصصون في حماية البيئة أن العديد من القضايا التي تهدد البيئة، لا يمكن التعامل معها إلا على المستوى الدولي، كما يؤكدون أن

الإجراءات التي يمكن للدولة أن تتخذها بمفردها ستكون غير كافية لمعالجة مشكلات البيئة، إذ أن المعالجة تحتاج إلى عمل جماعي من قبل دول العالم مجتمعة، وهذا ما تفتقر إليه السياسات الرامية إلى تحقيق الأمن البيئي العالمي، فعلى الرغم من إبرام العديد من الاتفاقيات والعديد من القمم للتعاون الدولي في مجال البيئة إلا أنها تظل حبرا على ورق[15].

ثانيا: ضعف الحماية الدولية للبيئة

لقد كان للاهتمام الدولي بحماية البيئة أثارا على المستويين الدولي والمحلي، إذ تم عقد العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالموضوع، كما أنشئت العديد من الآليات للحماية، أما على المستوى المحلي، فأغلب دول العالم أصدرت تشريعات لحماية البيئة واستفادت دول متعددة من أنظمة رصد التلوث وتحديد مستوياته المسموح بها، وبيان المشروعات التي يمكن إن تؤثر على بيئات الدول الأخرى[16].

ورغم تسارع النقاشات الدولية حول القضايا والشؤون البيئية، إلا أن قواعد القانون الدولي لا تزال تفتقد إلى الجزاء الرادع وإلى السلطة الدولية المهيمنة، وتأخذ معظم المؤتمرات الدولية شكل توصيات غير ملزمة للدول التي قد تفرض تنفيذها، ولا توجد قوة ملزمة حقيقية لهذه التوصيات وإن سميت قرارات، فلا تزال الدول النووية تلوث البيئة، وتجري تجاربها في البحر والبر ضاربة عرض الحائط سلامة البيئة واتفاقياتها الدولية، وقامت بعضها بتصدير نفاياتها الذرية الخطرة لدفنها في أراضي الدول النامية مقابل مبالغ زهيدة، ورغم عجزها عن مواجهة آثارها، ورفضت دول أخرى وضع قواعد حازمة لحماية البيئة وإلزام مشروعاتها الصناعية بها، حتى لا ترتفع أسعار منتجاتها فتكون أقل قدرة على منافسة منتجات الدول الأخرى المنافسة، ودول كثيرة تتقاعس عن التصديق على المعاهدات الدولية في مجال حماية البيئة، ودول صادقت على تلك المعاهدات بدون تطبيقها فعليا[17].

ثالثا: الاعتبارات السياسية المتعلقة بمصالح الدول

بالبحث في المؤتمرات والمعاهدات والأبحاث الدولية التي نوقش فيها موضوع البيئة، نجد أن العديد من المشكلات البيئية ليست ناجمة عن نقص في الموارد أو عجز لرأس المال الطبيعي لكوكب الأرض بقدر ما هي محصلة لغياب الضوابط الأخلاقية والإنسانية في مجال سياسات وأساليب التنمية المطبقة، فهذه السياسات يغلب عليها بشكل عام طابع المصالح والاعتبارات السياسية

للدول تحت ستار المبادئ والشعارات التي لا وجود لها على أرض الواقع، فهناك دول تدعي ممارسة الدبلوماسية الخضراء في سلوكها وتدافع عنها في إعلامها، لكن مقابل ذلك لا تتوانى في إعلان الحرب على البيئة عندما تتعارض مع مصالحها، ومن جهة أخرى نجد مواقف الدول النامية التي تتحجج بالسيادة وبضعف الإمكانيات العلمية والتقنية لمواجهة المشاكل البيئية، وتطبيق ما تنص عليه الأدوات الدولية لحماية وترقية البيئية وتحقيق الأمن، كل هذا يتم أمام زحف المخاطر والتهديدات البيئية من تصحر وجفاف نتيجة التغيرات المناخية وارتفاع درجة حرارة الأرض، وتستنزف فيها الطبيعة من أجل زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق رفاهية القليل ويجوع فيه الكثير من أجل الرفاهية[18].

المبحث الثاني: المرتكزات الناظمة للأمن البيئي وعلاقته بالتنمية المستدامة

ظهر مفهوم الأمن البيئي من تطور مفهوم الأمن، وبالتحديد من تطور مفهوم الأمن الوطني، وذلك ما يميز طبيعة مفهوم الأمن البيئي عن باقي مفاهيم المشكلات البيئية مثلا: التنمية المستديمة، الحوكمة البيئية...، فالنقاش حول الأمن البيئي يعود إلى سنوات الثمانينات وبالتحديد مع حركة توسيع الأمن، في تلك الأثناء كانت القليل من المحاولات التي حاولت شرح المشاكل المتعلقة بتوسيع أجندة الأمن، لتشمل عدة قضايا بما في ذلك قضية البيئة[19].

ومن ذلك الوقت أصبحت الحكومات الوطنية من وسائل الإعلام والأكاديميون يدرجون قضايا التدهور البيئي وندرة الموارد تحت عنوان الأمن بشكل متزايد، وهذا ما أدى إلى إثارة العديد من النقاشات الحادة حول مزايا ومساوئ ربط مجالي البيئة والأمن، ومدى تحقيقها لتنمية بيئية مستدامة تضمن حقوق الأجيال اللاحقة.

فمن خلال هذا الطرح سيتم التطرق في هذا المبحث إلى المرتكزات الناظمة للأمن البيئي في مطلب أول، ثم التطرق إلى علاقة الأمن البيئي بالتنمية المستدامة في مطلب ثان.

المطلب الأول: المرتكزات الناظمة للأمن البيئي

شكل الأمن والسلام واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما في ذلك الحق في التنمية والبيئة الصحية والأمن، أبرز الاهتمامات الدولية في السنوات الأخيرة.

من خلال ما تقدم سيتم التطرق في هذا المطلب إلى فرعين أساسيين هما: استراتيجيات تعزيز الأمن البيئي، وثانيا الأمن البيئي وضرورة تجسيد ديمقراطية بيئية.

الفرع الأول: استراتيجيات تعزيز الأمن البيئي

هناك ثلاث استراتيجيات أساسية من أجل تعزيز الأمن البيئي هي: إستراتيجية استباقية تهدف لمنع الحركيات المنتجة لأسباب اللاأمن البيئي، وإستراتيجية وقائية تتعامل مع أسباب ودوافع التهديدات، ثم إستراتيجية الحماية تعمل على احتواء التدهور البيئي والحد من أثاره.

حيث تعرف الإستراتيجية بأنها: مجموعة الغايات والأهداف التي ينشدها المجتمع أو الفرد على المدى الطويل، ترسم أساليب الحركة المختلفة في حلقات متعاقبة وفق للمرامي العامة على مستوى الدولة[20].

أولا: الاستراتيجيات الاستباقية لتعزيز الأمن البيئي

وهذه الإستراتيجية هي الأنجع على الإطلاق، والقائمة على منع بروز الحركيات المنتجة للتهديدات البيئية، وفق حيز زمني يكون على المدى المتوسط والبعيد، حيث تعتمد على التخطيط الإستراتيجي المسبق أي قبل حدوث الخطر، ففي ظل وجود تهديد بيئي معين نلجأ لوضع خطط جاهزة للتنفيذ وقت الحاجة، وأبرز مثال على ذلك التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري التي تنتج لنا مخاطر التغير المناخي، وهنا نجد المجتمع الدولي عمل على وضع إستراتيجيات تهدف لتخفيض انبعاث الغازات الدفيئة من خلال اتفاقيات مشتركة أهمها: بروتوكول كيوتو الذي انتهي العمل به سنة 2015، حيث استمر العمل فيما بعد على مستوى وطني من خلال إعداد ميزانيات الكربون الوطنية، وفي هذا المجال نجد مثلا المملكة المتحدة وضعت هدف للوصول إلى خفض نسبة الكربون في حدود 50% بحلول سنة 2050 عما كان عليه سنة 1990[21].

وهنا نجد مفهوم التنمية المستدامة يجد تطبيقه في التخطيط الإستراتيجي بصورة واضحة، من خلال تخطيط الجيل الحاضر لكيفية الاستدامة البيئية للأجيال المستقبلية، والتفكير في إتاحة الفرص التي تسمح لهم بمستوى بيئي يحقق الرفاه والكرامة الإنسانية عبر التحرر من الحاجة للموارد الطبيعية.

ثانيا: الإستراتيجية الوقائية لتعزيز الأمن البيئي

مضمون هذه الإستراتيجية هو الوقاية المبكرة لأجل التقليل من تحدي غياب الأمن وإيجاد حلول على المدى البعيد، بحيث يعالج الأسباب الأولى للأمن البيئي بدل التأخر في التدخل بعد فوات

الأوان، وذلك لضمان التخفيف من حدة التهديدات البيئية، حيث تتم عملية الوقاية وفق مرحليتين[22]:

- المرحلة الأولى بالتصدي لأسباب التدهور البيئي عبر معالجتها ووضع خطة للقضاء عليها، وهنا أبرز مثال نجده هو فلسفة الحماية القانونية للبيئة، بحيث يعتمد المشرع في جانب كبير على الوقاية قبل وقوع الفعل المحظور بدل انتظار حصوله، فالمشرع لأجل حماية الحيوانات المهددة بالانقراض لا يحظر فقط عملية الصيد، بل كل السلوكيات التي من شأنها القضاء على هذه الأنواع مثل النقل والحيازة والمتاجرة بها.

- أما المرحلة الثانية من الوقاية فهي التقليل من حدة المخاطر البيئية وجعلها تحت السيطرة، لأنه في كل الأحوال لا يمكن القضاء عليها نهائيا بحكم ارتباطها بالتنمية، فنجد سياسة المشرع مثلا لا تسعى للقضاء على التلوث بأنواعه كليا، وإنما باحتوائه عبر فرض قيم ومستويات محددة للتلوث على المنشآت الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى فرض عليها جملة من التدابير بضرورة استخدام معدات ووسائل تسهم في التقليل من التلوث تحت طائلة العقوبة.

وقد أنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة قسم التقويم البيئي والإنذار المبكر، حيث يركز اهتمامه بالمسائل التي تقع في نطاق رصد وتقويم الحالة البيئية للكرة الأرضية، وجذب نظر العالم إلى ما يتطلبه العمل من خلال وضع تقارير تحليل البيئة العالمية وتقويم الأنشطة البيئية والإقليمية، ويسمى حالة (المرتقب البيئي العالمي)، بالإضافة إلى التعاون والتنسيق في إطار منظومة الأمم المتحدة من أجل ضمان تبادل المعلومات وتوثيق الصلة بين الأوساط العلمية وواضعي السياسات، فهذه الخطة تعتمد على احتواء الوضع وقت وقوع الخطر من أجل التقليل والحد أكبر قدر ممكن من النتائج السلبية التي ستخلفها المشكلة البيئية[23].

ثالثا: استراتيجيات الحماية من اجل تعزيز الأمن البيئي

هي جملة الإجراءات والخطوات والسياسات التي يجب إتباعها منذ وقوع الخطر لغاية احتوائه وزواله، وغالبا هذه المرحلة تتطلب تضافر جهود كل الفاعلين في هذا المجال سواء من داخل البلد أو من خارجه.

ومن بين أهم آليات الحماية للأمن البيئي نجد الإطار التشريعي والمؤسساتي[24]: فبالنسبة للجانب التشريعي الذي يعتبر الركيزة الأساسية في ترقية الأمن البيئي وتعزيزه من خلال وضع قواعد آمرة

تعمل على حماية البيئة من كافة المخاطر المحدقة بها، وتضبط سلوكيات الأفراد تجاهها، من قوانين تطبق الجزاء الرادع لكل مخالف لها، ويلاحظ في هذا الجانب على المستوى الداخلي أن الجزائر خاصة بعد صدور قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة سنة 2003، قد شهدت المنظومة التشريعية تطورا كبيرا في حماية جميع عناصر البيئة، أما على المستوى العالمي فقد أخذ المجتمع الدولي على عاتقه موضوع حماية البيئة في جانب التشريع الدولي خاصة بعد انعقاد مؤتمر ستوكهولم سنة 1972، حيث عقدت العديد من المؤتمرات والاتفاقيات التي عنيت بحماية البيئة من جميع المخاطر المحدقة بها، منها على سبيل المثال مؤتمر ريو سنة 1992، مؤتمر جوهانسبورغ سنة 2002 وغيرها.

أما فيما يخص الأطر المؤسساتية فهي بدورها معنية بحماية البيئة إلى جانب الأطر التشريعية، فهذه المؤسسات تتواجد سواء على المستوى الداخلي للدول أو على المستوى الدولي، منها منظمات غير حكومية تابعة للأفراد، أو وكالات متخصصة في مجال البيئة، حيث تعمل هذه المؤسسات على حماية البيئة من تحقيق حوكمة بيئية على سبيل المثال، أو تحقيق الرشادة البيئية للحد من استنزاف الموارد الطبيعية خاصة الغير متجددة منها.

الفرع الثاني: الأمن البيئي وضرورة تجسيد ديمقراطية بيئية

لتحقيق أمن بيئي فعال يضمن للبيئة حماية فعالة لابد من تجسيد ديمقراطية بيئية من خلال المواطنة البيئية وحكم بيئي ديمقراطي فعال، وذلك من أجل تحسين مشروعية عملية صنع القرار البيئي، مع ضرورة التوعية البيئية لبناء مجتمع واع ومسؤول.

أولا: المواطنة البيئية ومقياس الحكم البيئي الديمقراطي

أ- المواطنة البيئية المسؤولة

حيث تتمثل المواطنة البيئية كمفهوم: في مجموعة القيم والعادات والتقاليد والأعراف والمبادئ والاتجاهات الإنسانية، التي تعزز واقع الحقوق البيئية للجماعات البشرية في المناطق المختلفة من العالم، وتدعم قدرات وجود مقومات السلوك الأخلاقي والمسؤولية الذاتية للفرد والمجتمع في تجسيد واقع الممارسات البشرية السليمة في العلاقة مع النظم البيئية ومكوناتها الأساسية، والتي يمكن أن تسهم في إيجاد وتأسيس قاعدة واعية قادرة على المساهمة الفعلية في الدفع باتجاه إقامة

نظام عالمي أكثر عدلا ومسؤولية في الدفاع عن المصالح العليا للإنسانية، والحفاظ على سلامة كوكب الأرض وتأمين سبل العيش الكريم للجماعات البشرية وتحقيق الأمن البيئي للإنسانية[25].

وتشمل أبعاد المواطنة البيئية ما يأتي[26]:

- الوعي: بإكساب المواطن الحساسية والوعي بالبيئة الكلية ومشكلاتها.

- المعرفة: بحصول المواطن على تجارب متنوعة في البيئة واكتساب تفهم أساسي للبيئة ومشكلاتها، حيث يجب على المواطن الحصول على المعلومات من أجل حماية بيئته، وذلك بالاطلاع.

- الاتجاهات: بإكساب الأفراد والمجموعات الاجتماعية لسلسلة من القيم والمشاعر والاهتمام بالطبيعة والمحفزات المساهمة الفاعلة في تحسين البيئة.

- المهارات: بإكساب الأفراد المهارات في تشخيص وحل مشكلات البيئة، حيث يجب على المواطن الحصول على المعلومات سواء من طرف السلطات أو من طرف المواطنين أو عن طريق البحث الشخصي من أجل حماية بيئته، وذلك بالاطلاع على كافة المستجدات الحاصلة وتقييم أسبابها والآثار المترتبة عنها .

- المساهمة والمشاركة، بتوفير الفرص للأفراد والجماعات الاجتماعية لاكتساب المعرفة الضرورية لصنع القرار وحل المشكلات، مما يسمح لهم بالمساهمة بوصفهم مواطنين مسؤولين في تخطيط وإدارة مجتمع ديمقراطي وتبادل الخبرات.

ب- مقياس الحكم البيئي الديمقراطي

معيار قياس الحكم البيئي الديمقراطي هو: نوعية البيئة، بمعنى إذا تمت حماية البيئة وأصبحت بيئة صحية وسليمة في دولة ما، نقول أن نظامها السياسي ديمقراطي يعتني بالمسائل البيئية والعكس صحيح، ومن مؤشرات نوعية البيئة نجد[27]:

- حقوق الإنسان بما فيها حقوق الإنسان البيئية: باعتبار البيئة مصدرا لحقوق الإنسان، فإن تمتع الأفراد بحقوقهم الإنسانية الأساسية من حياة وغذاء وصحة ...، وبحقوقهم البيئية المتمثلة في بيئة صحية وسليمة، والحق في التصرف لحماية البيئة، والتمتع بالحقوق الإجرائية يدل على أن البيئة التي هم فيها صحية ونوعية وآمنة.

- الديمقراطية البيئية التشاركية: من حيث مشاركة مختلف الفئات في صنع القرارات البيئية، وفي أساليب تقييم الأثر البيئي، وإدارة موارد البيئة، حيث يجب أن لا يبقى حكرا على الطبقة السياسية صاحبة السلطة في الدولة، وبالتالي فإن المشاركة البيئية تعزز الديمقراطية التشاركية.

- الفقر: باعتبار الفقر والبيئة أمرين مترابطين، فإن تناقص نسبة الفقر في دولة ما يدل على أن بيئتها صحية وسليمة، لانتهاجها نظام حكم بيئي ديمقراطي قائم على إدارة الموارد الطبيعية للدولة بكفاءة وشفافية ومساءلة، وتوزيعها بعدل وإنصاف بين فئات المجتمع.

ثانيا: ضرورة التوعية البيئية

يعرف الوعي البيئي على أنه: عبارة عن إدراك الفرد لمتطلبات البيئة عن طريق إحساسه ومعرفته بمكوناتها وما بينهما من العلاقات، وكذلك القضايا البيئية وكيفية التعامل معها، والوعي البيئي لا يمكن أن يتحقق فقط من خلال التعليم، إنما يتطلب خبرة حياتية طبيعية[28]، حيث يتحقق الوعي البيئي عن طريق مكونين أساسيين هما: التربية البيئية والإعلام البيئي.

أ- دور التربية البيئية في بناء الوعي البيئي

باعتبار التربية البيئية مجموعة المعارف والاتجاهات والقيم اللازمة لفهم العلاقة المتبادلة بين المتعلم وبيئته التي يعيش فيه، وتحكم سلوكه إزاءها، فيحرص على المحافظة عليها وصيانتها من أجل نفسه ومن أجل مجتمعه[29]، فإنها تعتمد على المبادئ التالية:

التربية البيئية تساهم في الحد من التلوث البيئي عن طريق نشر الوعي البيئي الذي يتمثل في مساعدة الأفراد والجماعات على اكتساب الوعي والتفاعل مع البيئة ومشكلاتها، وبناء المواطن الايجابي الواعي، والمساعدة على اكتساب القيم الإجتماعية والمشاعر القوية والمهارات لحل المشكلات البيئية[30].

فعلى سبيل المثال: نص ميثاق الأرض في المبدأ 14 على إدماج المعرفة والمهارات اللازمة لأسلوب مستدام للحياة في التعليم الأساسي وفي مراحل التعليم المستمرة[31]

ب- دور الإعلام البيئي في بناء الوعي البيئي

يعد الإعلام البيئي أداة تعمل على توضيح المفاهيم البيئية من خلال إحاطة الجمهور المتلقي والمستهدف للرسالة والمادة الإعلامية البيئية بكافة الحقائق والمعلومات الموضوعية، بما يسهم في

تأصيل التنمية البيئية المستدامة، وتنوير المستهدفين لتكوين رأي صائب في الموضوعات والمشكلات البيئية المثارة[32]، فهو يتضمن الأهداف التالية[33]:

إخبار وإعلام الجماهير بما يدور من أحداث بيئية سواء داخليا أو دوليا، بالإضافة إلى إرشادهم وتوجيههم والتفسير لهم الآثار السلبية التي يمكن أن تصيبها.

التعليم والتثقيف بكل ما هو جديد فيما يخص البيئة وقضاياها، ودفع الأفراد للبحث والاطلاع واكتساب المهارات من أجل الحفاظ على البيئة.

غرس القيم البيئية التي تستهدف صيانة البيئة مما يواجهها من مشكلات، وزيادة الوعي البيئي حول ذلك، إضافة إلى مد المواطنين بكل المعلومات التي تساهم في المحافظة على سلامتها.

وأحسن مثال على ذلك: برنامج الأمم المتحدة الذي يقوم بتزويد وسائل الإعلام ومراكز البحوث دوريا بمعلومات ومراجع عن تطورات وضع البيئة العالمي والعربي، وهذا يشمل المواد الوثائقية والوصفية والتحقيقات الصحفية الجاهزة والصور[34].

المطلب الثاني: علاقة الأمن البيئي بالتنمية المستدامة

إن حماية البيئة لا تعني التوقف عن الاستثمار وعدم استهلاك الموارد واستغلالها أو عدم إنشاء المؤسسات ولا انعدام التلوث، وإنما يتطلب الأمر من الدولة والأشخاص إتباع الرشادة البيئية والأخذ بالتدابير السياسية المحلية والوطنية والامتثال للالتزامات المتعلقة بالإبلاغ على مستوى الانبعاثات الوطنية، مع إمكانية الدول من الاستفادة من خبرات الدول لخفض الانبعاث من الغازات الدفيئة، ومن أجل تشجيع آلية الاتجار بالانبعاثات بالنسبة للأشخاص المعنوية والطبيعية، كل هذا يأتي تحت طائلة التوفيق بين الحق في بيئة سليمة والحق في التنمية، حيث سيتم التطرق في هذا المطلب وسائل الأمن البيئي في تحقيق الاستدامة البيئية في فرع أول، ثم إلى تحديات التنمية المستدامة في فرع ثان.

الفرع الأول: وسائل الأمن البيئي في تحقيق الاستدامة البيئية

حيث سيتم التطرق في هذا الفرع إلى دور الفواعل الدولية في تحقيق الاستدامة البيئية في نقطة أولى، ثم دور الحوكمة البيئية في تحقيق الاستدامة البيئية في نقطة ثانية.

1- دور الفواعل الدولية في تحقيق الاستدامة البيئية

ومن أهم الفواعل الدولية نذكر: دور الدولة في حماية البيئة لتحقيق الاستدامة البيئية ودور المنظمات الدولية في حماية البيئة.

أ- دور الدولة في حماية البيئة وتحقيق الاستدامة البيئية

يتمثل دور الدولة في الالتزام القانوني في حماية البيئة عن طريق نصوص قانونية دولية ووطنية، حيث أن سبب النصوص القانونية هو التأكيد على دور الدولة بعدم تخليها عن حماية البيئة سواء على المستوى الدولي كون التهديدات البيئي لا حدودية الوقوع، مثل ما جاء في نص المبدأ الثاني من إعلان ريو لسنة 1992: "أن للدول الحق في استثمار مواردها الخاصة... وينبغي أن لا تسئ هذه الأنشطة على بيئة الدول الأخرى..."، أو على المستوى الوطني حيث نجد العديد من دول العالم نصت على مسؤولية الدولة في حماية البيئة، والمثال على ذلك القانون الجزائري حيث نص على صلاحيات البلدية في حماية البيئة، في المادة الأولى من قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة 10/03، وتوجد العديد من القوانين المحلية تنص على هذه الحماية[35].

ضف إلى ذلك انضمام الدولة للاتفاقيات الدولية المعنية بحماية البيئة، من أجل ضمان حماية فعالة لبيئتها عن طريق الالتزام بمضمون تلك الاتفاقيات، حيث نص المبدأ السابع من اتفاقية ريو لسنة1992على: "تتعاون الدول بروح من المشاركة العالمية في حفظ وحماية واستعادة صحة وسلامة النظام الأيكولوجي للأرض، وبالنظر إلى المساهمات المختلفة في التدهور العالمي للبيئة، يقع على عاتق الدول مسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة..."، بالإضافة إلى إلتزام الدولة الغير قانوني بمبادئ بيئية مختلفة لعل أبرزها: مبدأ من يلوث يدفع، مبدأ حسن الجوار، مبدأ الوقاية، حيث نص المبدأ 14 من إعلان ريو لسنة1992 على عدم نقل أو تحويل المواد المسببة أضرارا للبيئة إلى دولة أخرى، تحت طائلة حسن الجوار وعدم إلحاق الضرر بالدول المجاورة، والوقاية الاحتياطية من تلك المواد الضارة، وكل من تسبب بإلحاق ضرر ببيئة الدول المجاورة يتحمل تكاليف الضرر طبقا لمبدأ الملوث يدفع[36].

ب- دور المنظمات الدولية في حماية البيئة لتحقيق الاستدامة البيئية[37]

للمنظمات الدولية الحكومية أو الغير حكومية، دور كبير وهام في مجال حماية البيئة، ومن أجل تحقيق ذلك تمتلك تلك المنظمات العديد من الوسائل، كإعداد الاتفاقيات أو القيام بالدراسات

والأبحاث، ووضع معايير للبيئة، إصدار توصيات...، وفي عملها تتبع طرق مباشرة وأخرى غير مباشرة، فمن الطرق المباشرة أنها تعمل على تحقيق التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، وهي بذلك تهدف لحماية البيئة التي تعد من أهم المجالات المعيشية، أما الطريق الغير مباشر لعمل المنظمات فيتمثل في أهم الوسائل السابق ذكرها، والتي تعمل من خلالها المنظمات على حماية البيئة مثل: عقد أو المساهمة في الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة، المساهمة في منح المساعدات الإنسانية للدول المتضررة من التهديدات البيئية، وكذلك إنشاء برامج مختصة بالبيئة مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة[38].

2- دور الحوكمة البيئية في تحقيق الاستدامة البيئية

الحوكمة البيئية هي مجموعة الإجراءات والآليات التنظيمية لقطاع البيئة، وترشيد تعامل الإنسان مع بيئته في الاستغلال ومختلف الأنشطة، فهي عبارة عن كل ترابط بين مجموعة من الفواعل الرسمية والغير رسمية[39].

من خلال ما تقدم فإن للحوكمة دور إيجابي كبير في تحقيق الاستدامة البيئية، فعلى المستوى الوطني توجد مثلا الأجهزة القضائية التي تضمن حقوق الأفراد ومنها الحق في بيئة صحية، كما تعمل على تطوير التشريع البيئي وتطبق الاتفاقيات البيئية في الداخل، كما لها دور على المستوى الإقليمي والدولي خاصة بفضل الاتفاقيات البيئية التي تفرض التزامات على الدول للمحافظة على الموارد البيئية الطبيعية للأجيال المقبلة مثلا اتفاقية المحافظة على التنوع الحيوي...، حيث ولتفعيل دور الحوكمة البيئية انشأ مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لجنة فرعية للحوكمة البيئية سنة2011، وهي تسعى لتحقيق الحماية البيئية جنبا لجنب مع التنمية المستدامة[40].

الفرع الثاني: تحديات التنمية المستدامة

تبرز العلاقة الوثيقة بين التنمية المستدامة وحماية البيئة، في أن حماية البيئة يمثل الهدف الأول في برامج التنمية المستدامة، على اعتبار أن البيئة المصدر الأساسي لجميع الموارد التي تتطلبها برامج التنمية ومشروعاتها.

حيث سيتم التطرق إلى أهداف التنمية المستدامة في نقطة أولى، ثم التطرق إلى إستريتيجية تحقيق التنمية المستدامة في نقطة ثانية.

أ- أهداف التنمية المستدامة

تقضي التنمية المستدامة بأن يراعي الإنسان أهمية صون النظم البيئية، وأن يخطط معدلات استهلاكه بحيث يحافظ على التوازن بين احتياجاته وبين طاقة تلك النظم وقدرتها على الاستمرارية والعطاء، وهذه المشكلة تمثل تحديا كبيرا للتنمية المستدامة من التوافق مع البيئة، إلا أن التنمية المستدامة في إطار حماية البيئة تهدف إلى[41]:

- الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية الغير متجددة، واستغلالها بأسلوب مستدام وفعال حتى تبقى للأجيال المستقبلية بيئة مماثلة.

- مراعاة القدرة الاستيعابية المحدودة للبيئة، التي تحدد بالمقابل القدرة على التحمل، اللازمة لدعم السكان والنشاط الاقتصادي، وانبعاثات التلوث الناجمة عنهما.

- التوفيق بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة، ومحاولة بلوغ الحد الأقصى من أهداف الأنظمة الثلاثة: البيولوجي والاقتصادي والاجتماعي.

بمعنى أن الإنسان هو محور التنمية وهو غايتها، وهو صانعها والمستفيد منها، حيث تناول المشرع الجزائري بعض هذه الأهداف في المادة 2 من القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة كما يلي[42]:"تهدف حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على الخصوص إلى ما يأتي:

- تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة.

- ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة، والعمل على ضمان إطار معيشي سليم.

- الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة، وذلك لضمان الحفاظ على مكوناتها.

- إصلاح الأوساط المتضررة، وترقية الاستعمال الأيكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة، وكذلك استعمال التكنولوجيات الأكثر نقاءا.

- تدعيم الإعلام والتحسيس ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة".

ب- إستراتيجية تحقيق التنمية المستدامة

تهتم الاستدامة البيئية بكيفية الإبقاء على المجال الحيوي الطبيعي دون تأثيرات سلبية بفعل الإنسان، بالحفاظ على قواعد التوازن لبقاء الإنسان والبيئة معا، لهذا سيتم التطرق في هذه النقطة إلى أهم الإستراتيجيات التي تعتمد عليها التنمية البيئية المستدامة للتوفيق بين حماية البيئة ومتطلبات التنمية المستدامة الأساسية والتي سندرجها كما يلي[43]:

- الإدارة العقلانية للموارد البيئية: تعني ترشيد استخدامها وإخضاعها لمعايير التخصص الأمثل للموارد حتى نحفظ لهذه الموارد بقاءها وتجددها، ولا نجور على حق الأجيال القادمة في الاستفادة منها.

- تحقيق الجودة البيئية: حيث تعتبر عنصرا مهما لتحقيق الاستدامة، فكلما زادت الجودة زادت الاستدامة، فبالحفاظ على السلامة البيئية وإنتاجيتها تحافظ بدورها على استدامة خدمات وحاجات الإنسان، حيث تقوم الجودة البيئية على إنتاجية الأصول الطبيعية التي تكمن في جودة الهواء والماء والتربة والتنوع البيولوجي.

- ترشيد وكفاءة استعمال الطاقة والانتقال إلى التنمية النظيفة: حيث تتميز الطاقات البديلة بقابلية استغلالها المستدام دون أن يؤدي ذلك إلى استنفاذ منبعها، ويتم الوصول إليها من خلال مصادر يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري مثل الطاقة الشمسية، الطاقة الهوائية، الطاقة المائية، كما أن مخلفاتها لا تحتوي على غازات أو ملوثات أخرى على عكس ما يخلفه الوقود الأحفوري، النفط، الغاز، البترول...، .

- تطوير نظم إدارة النفايات وتدويرها وإعادة تصنيعها، حيث يعد الاستثمار في مجال إعادة تدوير النفايات وتصنيعها أحد السياسات البيئية القائمة على أساس التخلص الآمن من النفايات واعتبارها مواد خام يمكن أن تكون مدخلات لعمليات صناعية أخرى ومكسبا تنمويا لتحقيق التنمية المستدامة، بدلا من أن تكون مصادرا للتلوث ومنابع خلل للمكونات البيئية بشكل عام.

- تعزيز الآليات الدولية للإدارة البيئية، أمام الرهانات والسيناريوهات للتدهور البيئي والكوارث البيئية أصبحت القضايا البيئية جزءا لا يتجزأ من أعمال الأمم المتحدة من خلال ما أنشاته من برامج وآليات وخطط وسياسات تتعلق بحماية البيئة، وقد لعبت الجمعية العامة في هذا الشأن دورا لا يستهان به طبقا للمادة 10 من الميثاق، فقد أقرت العديد من الإتفاقيات الدولية البيئية

كاتفاقية الدولية لمنع التلوث بزيت البترول في البحار عام 1945، والإعلان العالمي للبيئة في ستوكهولم سنة 1972، وغيرها من الاتفاقيات.

خاتمة:

إن التغيرات البيئية التي عرفها العالم والناجمة عن العبثية واللامسؤولية التي يتعامل بها الإنسان مع البيئة أدت إلى اختلالات عميقة بالنظم البيئية، وهو المشهد الذي بات ظاهرا للعيان ومنتشرا على نحو واسع في مختلف الدول، مما جعل من البيئة الشاغل الأول للعالم، وفرض ضرورة معالجة هذه الاختلالات والتصدي لمختلف المشكلات البيئية من خلال حماية البيئة كضرورة أمنية تستلزم إعمال القوانين والتشريعات تجاه التنمية المستدامة، حيث من خلال بحثنا هذا توصلنا للنتائج التالية:

- فالإستراتيجية القائمة على ضمان حماية الأمن البيئي على المستوى المحلي أو الوطني وحتى على المستوى الدولي، بمثابة الآلية الأساسية لتنشيط عملية التنمية وهو ما تطمح إلى تحقيقه الحكومة من خلال برامجها ومخططاتها عن طريق ترشيد النفقات العامة والتقليص من الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية واستخدامها بصورة عقلانية ورشيدة هذا من جهة، ومن جهة أخرى السعي في الارتقاء بالخدمة العامة نحو الجودة والتحديث الشامل لآليات النظام الكلاسيكي لمواكبة المستجدات التي تفرضها توجهات العولمة.

- يمثل الأمن البيئي المرجعية المنظمة والمراقبة لكل الأنظمة والقوانين التي تجسد إستراتيجية بيئية وطنية من شأنها تحقيق الأمن والرخاء والاستقرار للدولة.

- إن تحقيق الأمن البيئي يقتضي تحقيق العدالة بين أفراد الجيل الواحد، والاستدامة بين الأجيال.

- الأمن البيئي ليس مجرد شعار أو مفهوم مطاطي لا يمكن بناءه وقياسه، فمقاربته تعتمد على التخطيط الاستراتيجي وفق مستويات قبل نشوء الخطر البيئي وعند احتمال وجوده وبعد وقوعه، تعمل على التصدي له وجعل البيئة أكثر أمانا ومصدر لإنتاج الفرص، وعليه فالحاجة ملحة قبل أي وقت مضى لتجنب الأخطار بصورة وقائية ومنظمة على عدة مستويات.

- إن استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام للموارد معدلات تجددها في الطبيعة، ولاسيما حالة الموارد المتجددة، أما في حالة الموارد الغير متجددة فإنه

يجب الترشيد في استغلالها، إلى جانب محاولة البحث عن بديل لهذه الموارد لاستخدامها مدة أطول بدون الإخلال بالنظام البيئي، لأن هذه الموارد ليست فقط من حق الأجيال الحاضرة بل أيضا من حق الأجيال القادمة.

ومن جملة الاقتراحات التي يمكن تقديمها في ضوء هذه الدراسة:

- يتطلب تطبيق التنمية المستدامة وجود رؤية دولية جديدة، تتضمن تغييرا في قيم السكان واتجاهاتهم وعاداتهم وتقاليدهم، سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات أو حكومات، لأن التنمية المستدامة بمفهومها الحديث جاءت لنقل الثقل في العالم من التقدم الذي يعبّر عنه بمنطق الاقتصاد إلى التقدم الذي يعبر عنه بمنطق الثقافة.

- تشجيع الناس على الالتزام الطوعي كمنهج أكثر فاعلية للوصول إلى وضع بيئي أفضل، والعمل على إقناع الناس بجدوى ضرورة تحسين الأداء البيئي وخفض التلوث.

- ضرورة سن التشريعات والقوانين الخاصة، والأخذ في الحسبان قوانين العقوبات الرادعة لمن يعتدي عليها، وذلك بتحديد مستويات التركيز القصوى للملوثات المسموح بها، والعمل على إدماج الأبعاد البيئية عند وضع المواصفات القياسية للمنتجات الصناعية.

- رفع مستوى الوعي البيئي والسلوك التطوعي للمواطنين كافة، إلى مراحل متقدمة، من أجل الحفاظ على البيئة، والمطالبة بإدخال البعد البيئي ضمن مناهج التعليم، واستخدام وسائل الإعلام المختلفة لتوعية المواطنين بقضايا البيئة ومشكلاتها وسبل الحفاظ عليها.

- التوسع في استخدام مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة، مثل الطاقة الشمسية في جميع نواحي الحياة، بدلا من مصادر الطاقة التقليدية مثل الفحم والبترول.

الهوامش والمراجع:

[1] لطالي مراد، "الأمن البيئي وإستراتيجية ترقيته(مقاربة للأمن الإنساني)"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي- الأغواط، العدد الثالث، ب س ن، ص542.

[2] دير أمينة، "أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا- دراسة حالة القرن الإفريقي"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية- تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2014، ص62/61.

_ وللمزيد من المعلومات راجع:الشعلان سلافة طارق عبد الكريم، الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري في بروتوكول كيوتو(اتفاقية تغير المناخ)، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان، 2010، ص31.

[3] دعاس نور الدين، "مبدأ الملوث يدفع في القانون الدولي للبيئة"، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين- سطيف2، 2016/2015، ص106.

[4] *Benderradji Med Elhabib et autre, «Problème de Dégradation de L'environnement par La Désertification et La Déforestation Impact du Phénomène en Algérie», in Magazine Université Mentouri, Département des Science de La Nature de La Vie, NEW MEDIT N°4/2006, p18.*

_ وللمزيد من المعلومات راجع: خرموش أسمهان، "الحماية القانونية للمياه والأوساط المائية من التلوث –دراسة في إطار التشريع الجزائري"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين-سطيف2، 2015/2014، ص46.

[5] بطاش عبلة، "التدهور البيئي وإشكالية بناء الأمن الصحي للأفراد"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام- تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة فرحات عباس –سطيف، 2014/2013، ص89/88.

[6] بوسبعين تسعديت، "آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر-دراسة إستشرافية"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس، 2015/2014، ص211.

[7] رمضاني مسيكة، "دور التنمية الإنسانية في تحقيق الأمن الإنساني"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام- تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف2، 2014/2013، ص245.

[8] الشيخلي عبد القادر ، حماية البيئة في ضوء الشريعة والقانون والإدارة والتربية والإعلام، ط2009، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان، 2009، ص209.

[9] غربي علي، طويل فتيحة ، "التربية البيئية: إستراتيجية التنمية المستدامة"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- بسكرة، العدد01 مارس2012، ص151/150.

[10] البيئة من أجل التنمية، توقعات البيئة العالمية، تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام 2007، ص50.

[11] إبرير غنية، "دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية- دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2010/2009، ص85.

[12] رمضاني مسيكة، المرجع السابق، ص250/249.

[13] المادة 03 فقرة 02 من القانون 10/03، المؤرخ في 19ماي 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر، عدد 43 الصادرة في 20ماي 2003.

[14] رمضاني مسيكة، المرجع السابق، ص251.

[15] المرجع نفسه.

[16] المرجع نفسه، ص253.

[17] الحلو ماجد راغب، قانون حماية البيئة، ط2007، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص30.

[18] رمضاني مسيكة، المرجع السابق، ص256.

[19] خلاف محمد عبد الرحيم، بوسطيلة سمرة، "الأمن البيئي من منظور الأمن الإنساني"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة1، العدد09، جويليا 2016، ص68.

[20] كرد الواد مصطفى، "برنامج الأمم المتحدة في ترقية الأمن الإنساني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير"، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2014، ص204.

[21] برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية الإنسانية 2007، ص103.

[22] لطالي مراد، المرجع السابق، ص546.

[23] المرجع نفسه.

[24] المرجع نفسه، ص547.

[25] حدادي وليدة، "تكوين قيم المواطنة البيئية لدى الشباب الجامعي عبر مواقع التواصل الاجتماعي- دراسة في الدور والتأثيرات-"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، مجلد8، عدد ، 2020، ص49.

[26] المرجع نفسه، ص50.

[27] جعفري مفيدة، "البيئة والأمن"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون- تخصص حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2، 2014/2013، ص48/47.

[28] قادر محسن محمد أمين، "التربية والوعي البيئي وأثر الضريبة في الحد من التلوث البيئي"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم البيئة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدانمارك، تشرين الثاني2009، ص34.

[29] حيدرة محمد، "التربية البيئية في الشريعة الإسلامية، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية"، مخبر البحث في تشريعات حماية النظام البيئي، جامعة ابن خلدون، تيارت، المجلد05، العدد02، 2018، ص278.

[30] بن عربية لحبيب، "مساهمة التربية البيئية والخلفية الثقافية في تفسير الوعي البيئي(دراسة ميدانية على تلاميذ مرحلة التعليم الثانوي مقاربة فينومينولوجية)"، رسالة مقدمة من مقتضيات نيل شهادة الدكتوراه- تخصص علوم التربية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران2، 2019/2018، ص65.

[31] جعفري مفيدة، المرجع السابق، ص51.

[32] راضي خنفر أسماء، راضي خنفر عايد، التربية البيئية والوعي البيئي، الطبعة 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن- عمان، 2016، ص129.

[33] هماش لمين، كافي فريدة، بن وهيبة نورة، "دور الإعلام في تحقيق التنمية البيئية المستدامة في الوطن العربي: قراءة في تطور الأداة والوسيلة والوظيفة"، المؤتمر العلمي الرابع: القانون والإعلام، كلية الحقوق، طنطا، يومي22-23 افريل2018، ص10/9.

[34] جعفري مفيدة، المرجع السابق، ص56.

[35] زبيري وهيبة، "التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام- تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2، 2014/2013، ص152/151.

[36] المرجع نفسه، ص154/153.

[37] المرجع نفسه، ص155.

[38] المرجع نفسه.

[39] سلامي أسماء، "الإعلام والاتصال كفاعل استراتيجي في إرساء مبادئ الحوكمة البيئية في ظل المخاطر والأزمات الراهنة: الواقع والمأمول"، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، عدد 25ديسمبر2016، ص07.

[40] زبيري وهيبة، المرجع السابق، ص159.

[41] جعفري مفيدة، المرجع السابق، ص60.

[42] المادة 02 من القانون 10/03، المرجع السابق.

[43] رمضاني مسيكة، المرجع السابق، ص209 إلى 220.